

الاقتصاد و المشكلة الاقتصادية

باب الأول

علم الاقتصاد

هو الإستخدام الأمثل للموارد المحدودة للوصول إلى أقصى إشباع ممكن للحاجات

أهمية دراسة علم الاقتصاد



- ١- لأن المشكلة الاقتصادية تحتل مكان الصدارة في اهتمام الرأي العام العالمي
- ٢- لأن المعرفة بأسسيات علم الاقتصاد ضرورة حيوية لكل مواطن

لاحظ أن

الاقتصاد فرع من فروع المعرفة العلمية (لماذا) ؟

- لأنة يبحث بشكل منظم في كيفية حل المشكلة الاقتصادية
- المشكلة الاقتصادية هي مشكلة موارد محدودة و حاجات متعددة

الحاجة

شعور بالحرمان يلح على الفرد يدفعه للقيام بنشاط يساعد لقضاء على هذا الشعور



أولاً : الحاجات قابلة للإشباع (بم تفسر) ؟

لأن الإنسان يشبع حاجة باستخدام الوسيلة المناسبة فيؤدي تدريجياً إلى زوال الشعور بالحرمان وهذا يمثل **تناقص الطغمة الحرية** : وهي تناقص الشعور بالحرمان مع زيادة الوحدات المستخدمة

ثانياً : الحاجات متنوعة و قابلة للزيادة المستمرة (بم تفسر) ؟

حيث كلما نجح الفرد او المجتمع في إشباع عدد من الحاجات ظهرت له حاجات جديدة تحتاج إلى الإشباع

ثالثاً : الحاجات في تطور مستمر (بم تفسر) ؟

لأن كل مرحلة عمرية لها احتياجاتها وكل وسط حضاري له احتياجاته

رابعاً : التجدد (بم تفسر) ؟

حيث كلما اشبع حاجة معينة ظهرت مكانها حاجات أخرى

لاحظ أن

ال حاجات البشرية هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي (بم تفسر) ؟

- لأن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو اشباعها



الموارد

هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات بطريق مباشر أو غير مباشر



أولاً : من حيث الخصائص

١- من حيث تجدها (متعددة - فانية) :

أ- متعددة : موارد لها القدرة على التجدد للمحافظة على النوع

ب- فانية : اى منتهية مثل الموارد الموجودة في باطن الأرض و التي تقل بسحب الإنسان لها

٢- من حيث ندرتها (النادرة - الحرة) :

أ- الموارد النادرة (الاقتصادية) : توجد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات ولها وحدتها قيمة اقتصادية فيهتم بها علم الاقتصاد

ب- الموارد الحرة (الغير اقتصادية) : توجد بكمية أكبر مما يشبع كل الحاجات التي يصلح لإشباعها و لا تثير مشكلة اقتصادية ولا تتمتع بقيمة اقتصادية لذا (تخرج من مجال علم الاقتصاد)

ثانياً : من حيث طبيعتها

١- موارد طبيعية : الأشياء المادية التي لا دخل للإنسان بها لأنها من صنع الله وحده مثل الغابات

٢- موارد بشرية : " العمل " وهو المجهود البشري المبذول من جانب الأفراد

٣- موارد مصنوعة : " رأس المال " وهو ناتج عن تفاعل الإنسان مع الطبيعة



كيف يتم إشباع الحاجات

يتم إشباع الحاجات عن طريق السلع ويمكن تقسيم السلع إلى نوعين وهم :

١- السلع الإستهلاكية : هي التي تصلح لإشباع الحاجات بطريق مباشر مثل : وجبة الغذاء

٢- السلع الإنتاجية : هي تصلح لإشباع الحاجات بطريق غير مباشر بالمساعدة في إنتاج السلعة أو إجراء عمليات عليها

هذا التقسيم لا يرجع إلى خصائص السلعة ذاتها (لماذا) ؟

- لأنه يرجع إلى طريقة الاستخدام التي خصصت لها



أهمية المعلومات

١- زيادة القدرة على حل المشكلة

٢- تحدد كفاءة أي نظام بقدرته على تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات عند اتخاذ القرار الاقتصادي

٣- الاستخدام الأمثل للموارد والكافئات و تقليل الهدر إلى الصفر

المشكلة الاقتصادية مشكلة (الندرة و الاختيار) .. (بم تفسر) ؟

لان اختيار هدف يعني التضحية بهدف اخر الذي يمكن تحقيقه بنفس الوسائل



موضوعات الاقتصاد

١- الاقتصاد الكلى : يتناول المستويات العامة للنشاط الاقتصادي

٢- الاقتصاد الجزئي : يتناول سلوك الوحدات الاقتصادية كمستهلكين او منتجين

٣- اقتصاد الرفاهية : يتناول تقييم السلوك الاقتصادي في ضوء معايير الكفاءة

٤- اقتصاد النمو و التنمية : ينظر إلى المستقبل وما ندع له من إمكانيات للنمو و التنمية



أقسام عناصر الإنتاج

باب الثاني

- قام علماء الاقتصاد بتقسيم عناصر الإنتاج تقسيمين :
- ١- التقسيم التقليدي : وهو ثلاثة عناصر ← العمل - الطبيعة - رأس المال
 - ٢- التقسيم الحديث : عنصرين فقط ← العمل - رأس المال

العمل هو العنصر الإيجابي في عملية الإنتاج (لماذا) ؟
- لأن الاقتصاد مثل كافة العلوم قام بالإنسان وللإنسان

لاحظ أن

العمل

هو الجهد الإنساني المبذول خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات
ويعامل عنصر العمل معاملة خاصة (لأن العمل له طبيعة الإنسانية)

عنصر العمل

- ١- الإدارة : ليست إدارة مورد اقتصادي عادي وإنما أيضا هي إدارة لعنصر إنساني
- ٢- الأجر : ما يحصل عليه العامل من أجر لا يكون في مقابل جهدة فقط وإنما دخل يحدد مستوى معيشته
- ٣- الاعتبار الإنساني : يجب مراعاته من حيث تنظيم ساعات العمل والاجازات

خصائص العمل

أولاً : العمل نشاط واع و إرادي (بم تفسر)

١- واع : حيث أن الإنسان يعيش في الطبيعة وحده قادر على أن يستوعبها ويفسرها ويطورها

٢- إرادي : يقوم فيه الإنسان بالحساب الاقتصادي ويقارن بين العائد الذي يعود عليه من بذل النشاط والتكلفة التي يتحملها

ثانياً : العمل مؤلم و ممتع (بم تفسر)

حيث يسبب للعامل إرهاق و إخضاعه لنظام صارم و ممتع عندما يري العامل نتيجة عمله و ما يتحقق

ثالثاً : العمل نشاط غائي (بم تفسر)

حيث يهدف إلى إنتاج السلع والخدمات فإذا كان الجهد المبذول لا يهدف إلى الإنتاج لا يعتبر عمل

أنواع العمل



١- أعمال يدوية : تعتمد على الجهد العضلي

٢- أعمال ذهنية : تستند إلى المعرفة

هذه التصنيفات تتذكر إلى الصفة الغالية فيندر أن يوجد عمل يدوي يعتمد على الجهد العضلي فقط دون الملاكات الذهنية

مع تحياتي / آية طارق السمنكري.



الطبيعة

هي كل الموارد والقوى التي يجدها الإنسان دون جهد من جانبة
 تتميز الطبيعة بـ : ١- هبة من الله معطاة ٢- محدودة الكمية مثل الأرض و المناجم و غيرها
 ← الطبيعة عنصر مهم من عناصر النشاط الاقتصادي؟ لأن وجود ارض و مناجم و غيرها يؤثر على طبيعة النشاط



أولاً : خصوتها للحقوق القانونية (بم تفسر)

لأن الموارد لا يمكن استخدامها لتحقيق هدف إلا بالتحقيق بأهداف أخرى ممكنة فلابد من وجود سلطة تقوم بعملية الاختيار والتضييق

ثانياً : الطبيعة هبة من الله (بم تفسر)

لأنها لا تستخدم في الإنتاج بحالتها الأولية بل لابد من تدخل الإنسان لها تكاد تكون مصنوعة

ثالثاً : الطبيعة غير قابلة للهلاك (دائمة) (بم تفسر)

إلا أن الإنسان أساء استغلالها بشكل جعلها أقل صلاحية لأشباع حاجة

رأس المال

مجموعة غير متجانسة من الآلات والأجهزة المصنوعة التي تساعد على زيادة إنتاجية العمل والمزيد من السلع ← رأس المال له قيمة و منفعة غير مباشرة (بم تفسر) حيث اكتشف الإنسان منذ وقت بعيد أهمية الإنتاج غير المباشر بإن يقوم أو لاً بصنع الأدوات والآلات التي يستخدمها في الإنتاج



١- رأس مال ثابت (أصول انتاجية) : يستخدم أكثر من مرة في الإنتاج ولا يفقد خصائصه مثل : الآلات

٢- رأس مال متداول (رأس المال الجارى) : يستخدم مرة واحدة ويفقد شكله الأول ويخفى في السلعة المنتجة



أولاً : عنصر صناعة الإنسان

حيث يعتمد في تكوينه على الإدخار لذا تختلف الدول من حيث القدرة على الإدخار

← التنمية الاقتصادية لا توقف على حجم رأس المال (لماذا)؟ لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على مدى توافر العنصر البشري

ثانياً : رأس المال قابل للهلاك (غير دائم)

حيث يتعرض رأس المال الثابت إلى نوعين من الاستهلاك وهم :

١- استهلاك مادي : الآلات يصيبها التلف والتآكل بسبب كثرة الاستخدام في الإنتاج و مرور الزمن

٢- استهلاك اقتصادي : لم يعد استغلاله مجزياً من الناحية الاقتصادية بسبب التقدم الفنى و تغير الأذواق

← تخصيص مقابل لاستهلاك رأس المال من أهم المشاكل (لماذا)؟

لأن استهلاك رأس المال بنوعية يثير مشاكل حسابية



الدخل القومي

باب الثالث

الدخل القومي

هو مجموع الدخول المكتسبة لجميع أفراد المجتمع و مشروعاته خلال سنة مقابل الإسهام في العملية الإنتاجية



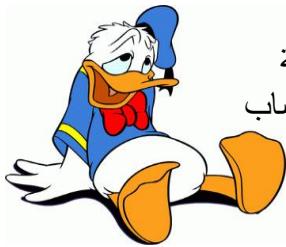
أنواع الدخل القومي

- ١- الدخل القومي النقدي : كمية النقود التي يتم الحصول عليها مقابل الإسهام في العملية الإنتاجية
- ٢- الدخل القومي الحقيقي : السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بالدخل النقدي ← الأسرار همزة الوصل بين الدخل النقدي و الدخل الحقيقي (فارتفاع الأسعار يعني انخفاض الدخل الحقيقي و العكس صحيح) أي ان العلاقة بين الأسعار و الدخل علاقة عكسيه



موارد الدخل القومي

- ١- الريع : العائد الذي يحصل عليه صاحب الأرض مقابل خدمتها التي تساهم بها في العملية الإنتاجية
- ٢- الفائدة : كل ما يدفع لصاحب رأس المال مقابل استخدامه او استعماله مثل فوائد البنوك
- ٣- الأجر : هو الذي يحصل عليه العامل مقابل ما يؤديه لصاحب العمل ويسمى راتب او ماهيه
- ٤- الربح : المكافأة التي تمنح للعامل مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية ← حساب الدخل القومي : يدخل في حساب الدخول الناتجة عن المشاركة في العملية الإنتاجية ← مدفوعات التحويلات : لا تدفع مقابل خدمات إنتاجية أدت في نفس الفترة و لاتدخل في حساب الدخل القومي و سميت بذلك لأن الدولة حصلت على الأفراد في صورة رسوم - ضرائب ثم حولتها لهم في صورة أخرى مثل الاعانات و الهبات



أولاً : طريقة الناتج القومي

الإنتاج القومي : مجموع ما أنتج في الاقتصاد من سلع و خدمات خلال فترة معينة (سنة) و يرتبط بالسلع المادية مثل : إذا كان مشروع للصلب و آخر للسيارات إنتاج المشروعين لا يكون حاصل جمعهما لأن جزء من الصلب سيحسب مرتين وهو ما يعرف بالازدواج المحاسبي **ولتجنبه :** ينبغي أن يقدر الإسهام الانتاجي للاقتصاد وفق القيمة المضافة ← وهذا ظهر مفهوم الناتج القومي : وهو مجموع الإسهام الانتاجي للمشروعات في اقتصاد معين خلال فترة معينة و لقياس الإسهام الانتاجي لاحظ المشروعات : ينبغي الاقتصار على ما يضفي المشروع إلى السلعة

ثانياً : طريقة الانصبة الموزعة

تهتم بالدخل القومي من حيث : توزيعه على عناصر الإنتاج التي ساهمت في النشاط الانتاجي وتمثل في :

- ١- دخول العمل : تتكون من الأجور و المرتبات و المكافآت

- ٢- دخول الملكية : تتكون من الارباح و الفوائد و الريع

ولكن في استخدام تلك الطريقة يجب استبعاد :

- ١- مدفوعات التحويلات : لا تدفع مقابل خدمات انتاجية قام بها الأفراد مثل : الإعانات الاجتماعية و إعانة البطالة

- ٢- الكسب و الخسارة الرأسمالية : بيع أحد الأفراد منزلة بثمن أعلى من ثمن شراءه فهذا الكسب لا تعتبر دخلا لانه

لا يرتبط بالإسهام في الإنتاج فلا يدخل في حساب الدخل القومي

ثالثاً : طريقة الإنفاق القومي

هو مجموع ما ينفق على الاستهلاك و الاستثمار في الاقتصاد القومي خلال فترة معينة (سنة)

الاستهلاك : هو الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة ويشمل :

١- استهلاك خاص : هو الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الفردية

٢- استهلاك عام : هو إنفاق السلطات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية مثل : التعليم و الصحة

قياس الاستهلاك : يتم تقدير استهلاك السلعة بمجرد شراء الفرد لها

مثال : من يشتري سيارة (سلعة معمرة) لا يقصد استهلاكها في الحال و رغم ذلك فإن السيارة تستهلك بمجرد شرائها

الإدخار : عملية سلبية تمثل الجزء الباقي من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك فالإدخار = الدخل القومي - الاستهلاك

الاستثمار : هو الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية لكي تستخدم في الفترات القادمة

متوسط الدخل

هو ما حصل عليه كل فرد في الدولة من دخل في المتوسط خلال العام

كلما زاد مقدار الدخل القومي بالنسبة إلى عدد الأفراد في الدولة (ماذا يحدث) ؟

زاد متوسط الدخل للفرد

لاحظ أن

Mrs-Aya EL-Samkry



Mrs / Aya EL-Samkry



المالية العامة

باب الرابع

هـ فروع من فروع علم الاقتصاد يدرس دور الدولة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية وتمويل ذلك عن طريق الإيرادات العامة



- ١- الدول الاشتراكية : تمتلك الدولة الجزء الأكبر من وسائل الانتاج ولا يظهر للدولة دور متميز في إشباع الحاجات العامة
- ٢- الدول الرأسمالية : تظهر المالية العامة بشكل أكبر حيث لا يكفي السوق الحاجات و لابد من تدخل الدولة

أنواع الحاجات

أولاً : حاجات خاصة فردية : تخضع لمبدأ القصر أو الاستثناء ويمكن أن يحرم منها وإذا أردنا توسيع دائرة المنتفعين فإن ذلك يتطلب تحمل أعباء مثل (الغذاء - الكساء)

ثانياً: حاجات عامة : تنقسم إلى :

- ١- عامة مطلقة : لا تخضع لمبدأ القصر او الاستثمار ويعود النفع المترتب عليها على جميع الأفراد و لا يمكن ان يحرم الآخرين منها و توسيع دائرة المنتفعين لا يتطلب تحمل أعباء اضافية مثل (الامن - العدالة)
- ٢- عامة تخضع لمبدأ القصر : يمكن أن يحرم الآخرين منها و مد الانتفاع بالخدمة لا يتطلب تحمل اعباء اضافية

ثالثاً : حاجات اجتماعية : في ظاهرها فردية و زيادة الانتفاع بها يتطلب أعباء و تخضع لمبدأ القصر ولكنها تضمن نفعاً عاماً مثل : جهاز العروسة



ينجح السوق في إشباع الحاجات الخاصة وقد لا ينجح في توفير بعض الخدمات العامة والإجتماعية

لاحظ أن

عجز السوق عن تقديم الخدمات العامة (لماذا ؟)

لان طالب الخدمة هو الذى يتحمل التكلفة و لا يمكنه منع الآخرين من الاستفادة منها و لا يشاركة أحد في تحمل التكاليف

لذلك يجب تدخل الدولة لأشباع الخدمات العامة عن طريق (سلطة القهر القانوني) من خلال الضرائب

لاحظ أن

عجز السوق عن تقديم الخدمات الإجتماعية ؟

لأنه رغم وجود دافع ذاتى بها إلا انه ليس بإمكان كل الأفراد القيام بها





دور الدولة في النشاط الاقتصادي

أولاً : إشباع الحاجات العامة و الاجتماعية : تقوم الدولة بتوفير الحاجات العامة و الاجتماعية التي يعجز السوق عن توفيرها ولكن دون إلغاء او استبعاد السوق مثل : إنشاء الدولة للمستشفيات الحكومية إلى جانب المستشفيات الخاصة

ثانياً: تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي : كان السائد حتى مطلع القرن العشرين ان النشاط الاقتصادي من مسئوليات الأفراد فحدثت أزمات اقتصادية و أدى ذلك إلى ضرورة تدخل الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي عن طريق :

توفير فرص العمل - توفير و استقرار العملة الوطنية - تحقيق معدلات من النمو و التنمية الاقتصادية

ثالثاً : تحقيق عدالة التوزيع : تقوم الدولة بـ :

١- توزيع المزايا و الأعباء على الأفراد لإزالة الفوارق بين الطبقات و رفع الإحساس بالظلم

٢- توفير الفرص لمختلف الأفراد مع مراعاة اختلاف إسهامهم في عملية الإنتاج (فليس من يعمل كمن لا يعمل)

٣- المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق و الواجبات و عدم التفرقة بينهم بسبب اللون او الجنس او الدين

الشخصية

هي إعادة توزيع الأدوار بين الدولة و القطاع الخاص في ملكية و إدارة وسائل الانتاج في المجتمع

و يقوم النظام الرأسمالي (السائد عالمياً الآن) على عدة دعائم :

أولاً : بالنسبة لملكية وسائل الانتاج في المجتمع

تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وهذا يعني الحد من ملكية الدولة لها

ثانياً : بالنسبة للهدف المباشر من القيام بعملية الانتاج (او الاستهلاك)

تعظيم العائد الشخصي

ثالثاً : بالنسبة لكيفية اتخاذ القرارات

وفق آلية قوي السوق (أو آلية الاثمان) و ذلك وفق التفاعل الحر بين العرض و الطلب

العرض : الكمية التي يرغب و يتمكن المنتجون من بيعها من السلعة عند الاسعار المختلفة لها خلال فترة معينة

الطلب : الكمية التي يرغب الأفراد من شرائها من السلعة عند الاسعار المختلفة لها خلال فترة معينة



صور الشخصية

أولاً : خصخصة الملكية : من خلال تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص

ثانياً : خصخصة الإدارة :

١- احتفاظ الدولة بالملكية مع التوسع في التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بمهام الإدارة بالكامل

٢- احتفاظ الدولة بالملكية والإدارة مع إجراء تغيير جذري في أسلوب الإدارة على نحو مماثل لأسلوب القطاع الخاص

ثالثاً : السماح للقطاع الخاص : بإنشاء و تملك و إدارة مشروعات كانت تتبع المرافق العامة المملوكة للدولة كالصرف الصحي

ولا تعنى الشخصنة تراجع الدولة عن دورها في إدارة شئون المجتمع (بم تفسر) ؟



لأنها تعنى إعادة هيكلة هذا الدور بحيث تترك المهمة للقطاع الخاص لتقرّغ لوضع السياسات

اللازمة لنجاح هذا الدور و تفعيله و رقتّبته

Mrs-Aya
تحتفظ بحقوقها
01017975786





١- دور الدولة في النشاط الاقتصادي : يجب التأكيد على أمرين

أ- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم عن طريق القهر القانوني و لا يتم عن طريق الرضا التطوعي للأفراد

ب- الدولة ليست كياناً متميزاً من أفراد من البشر ولكنها مجموعة من الأجهزة و المؤسسات التي تجمع أفراد عاديين

٢- الدولة في يدها القهر القانوني فالوجة المقابل هو توفير الديمقراطية السياسية لممثلي الشعب (بم نفسر) ؟

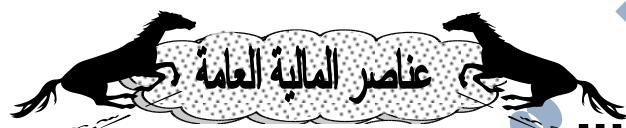
- حتى لا تستغل الحكومة الفرصة للحصول على ما ليس لهم دون خدمة أفراد المجتمع باسم المصلحة العامة

◀ بم نفسر : ارتباط الديمقراطية السياسية في العالم بموضوع الضرائب ؟

لأن الدولة تفرض الضرائب بالقرار القانوني و الوجهة المقابل هو توفير الديمقراطية السياسية لممثلي الشعب لذلك تقرر

معظم دساتير العالم لا تفرض ضريبة و لا تعدل إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب و موافقة ممثلين الشعب لا تقصر

على الضرائب فقط بل أيضاً على وجه إنفاقها



النفقات العامة

هي المبالغ التي تنفقها الدولة و مؤسساتها بقصد إشباع الحاجات العامة و الاجتماعية

أهداف وأسس النفقات العامة :

١- تحقيق نفع عام في إشباع حاجات عامة أو اجتماعية

٢- لا يجوز أن تنفق الدولة مبالغ لتحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو غيره

٣- ظهرت دعوة للحد من النفقات العامة و ذلك لتخفيف أضرار البيروقراطية و مظاهر عدم الكفاءة في الأجهزة الحكومية

٤- مبدأ أولوية النفقات العامة (أن تحدد الدولة حجم الأفاق الذي ترغب فيه الدولة ثم تضع سياستها لتوفير الإيرادات)

أنواع النفقات العامة :

١- حكومية (مركبة) : تقوم بها الحكومة المركزية

٢- محلية : تقوم بها المجالس المحلية (المحافظات و المدن و القرى)



هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من مصادر متعددة لتمويل النفقات العامة

أشكال الإيرادات العامة :

١- الرسوم : مبالغ تفرض مقابل خدمات يحصل عليها الفرد من الدولة (جواز سفر - رخصة قيادة)

٢- إيرادات الدولة من ممتلكاتها : مثل المستشفيات و المصانع الحكومية

٣- الاقتراض العام : يbedo في ظاهرة اختيار وهو يخفي عنصراً من عناصر الإكراه لأنه ي Sidd في الغالب من عائد

الضرائب التي تفرض في المستقبل (ولذلك يمثل الدين نوعاً من الضرائب المؤجلة)

٤- الضرائب : هي اقتطاع مالي من دخول و ثروات الأشخاص الاقتصادية طبيعية و معنوية و تفرضها الدولة بسلطتها و

يدفعها الأفراد جبراً و قهراً دون ارتباط بخدمة معينة يحصلون عليها عكس الرسوم

المبادئ القانونية للضرائب :

١- لا تفرض ضريبة و لا تلغى إلا بقانون عام يوافق عليه ممثلو الشعب

٢- المساواة بين الممولين (دافعي الضرائب) في المعاملة أمام الضرائب

٣- الضرائب إسهام من الأفراد في تحمل النفقات العامة و ليست عقوبة عليهم وبهذا تختلف عن مصادر الأموال



مبادئ كفاءة السياسة الضريبية :

- ١- مبدأ العدالة و المساواة : أن يتم توزيع أعباء الضرائب على الأفراد مع مراعاة ظروفهم النسبية على الدفع من ناحية و معاملة ذوي الظروف المماثلة بنفس المعاملة من ناحية أخرى
- ٢- مبدأ الكفاية : أن توفر الضرائب حصيلة كافية لمواجهة النفقات العامة
- ٣- مبدأ الملاعنة : أن تحصل بالأسلوب المناسب و في المواعيد المناسبة دون إرهاق أو تهاؤن يتيح الفرصة للتهرب
- ٤- مبدأ اليقين : أن تتحدد القواعد الخاصة بفرض الضريبة و حسابها بشكل واضح و سهل و دقيق

العدالة الضريبية بين الحاضر والماضي تطوير تلك الفكرة (دلل)

- ١- قديماً : كانت ترتبط (بالمنفعة) فالغنى يدفع ضرائب أكثر من الفقير لأنّه حقّق نفعاً أكبر من خدمات الدول (الأمن)
- ٢- حديثاً : ترتبط (بالقدرة على الدفع) فالغنى يدفع ضرائب أكبر من الفقير بسبب قدرته على الدفع

تقسيمات الضرائب

- أولاً : حسب الوعاء الضريبي :**
- ١- على الأشخاص : ضريبة الرؤوس
 - ٢- على الأموال : دخلاً نقدياً أو مالاً منقولاً أو عقاراً
- ثانياً : حسب سعر الضريبة :**
- ١- ضرائب نسبية : يتحدد سعرها بنسبة معينة من الدخل دون تغيير مما زاد أو قل هذا الدخل
 - ٢- ضرائب تصاعدية : تفرض بنسب متصاعدة مع زيادة الدخل في شرائح يزيد سعرها بالارتفاع من شريحة إلى أخرى

- ثالثاً : الضرائب المباشرة وغير مباشرة :**
- ١- الضرائب المباشرة : تفرض على الدخل بمناسبة الحصول عليه مثل : الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص
 - ٢- الضرائب غير المباشرة : تفرض على الدخل عند إنفاقه اهماها على الاطلاق الضريبة العامة على المبيعات يليها في **الأهمية الضريبية** و التي تتفاوت أهميتها تدريجياً (لماذا) بسبب الانخفاض المستمر في التعريفة الجمركية



هي الوثيقة القانونية و المحاسبية التي تبين النفقات العامة التي ستقوم بها الدولة و الموارد المالية التي ينتظر أن تتحققها لفترة مقبلة – سنة ميلادية في الغالب

← ضرورة مراقبة السلطة التشريعية للنشاط المالي في الدولة (بم تفسر) ?

- ١- حتى لا تفرض ضرائب على الشعب دون موافقة ممثل الشعب
- ٢- لمراقبة الحساب الخاتمي

الحساب الخاتمي : الإنفاق الفعلى والإيرادات الفعلية التي حصلت عن سنة مالية سابقة

أولاً : سنوية الموازنة : أن توضع الموازنة لسنة مالية قادمة (بم تفسر) ?

١- لسهولة التنبؤ بالنفقات و الإيرادات العامة

٢- حتى يتوفّر للمجالس الشعبية الفرصة للرقابة المستمرة

ـ هذا لا يمنع من الأخذ ببرامج لعدة سنوات مثل الخطط الخمسية و تبدأ السنة المالية في مصر في أول يوليو من كل عام
ثانياً : وحدة الموازنة : وهو أن تدرج جميع نفقات و إيرادات الدولة في وثيقة واحدة هي الموازنة العامة للدولة (فسر) ?

وذلك لإعطاء صورة متكاملة عن نشاط الدولة

ثالثاً : عمومية الموازنة : هي أن تظهر الموازنة جميع النفقات و الإيرادات بشكل مفصل دون ربط إيراد اي مرفق بنفقاته

رابعاً : توازن الموازنة : وهو ان تكفي الإيرادات العامة لتعظيم النفقات العامة و بالتالي تتوافق الموازنة

← العجز في الموازنة (يترتب عليه) ?

٢- انخفاض مستوى المعيشة و ارتفاع الأسعار

١- ارتفاع معدلات التضخم

٣- اختلال العلاقات الخارجية للدول



◀ ملخص المترتبة على : أكتشاف الإنسان النقود ؟

- ١- من الخطوات الأساسية في تطور الحضارة الإنسانية
- ٢- ساعد في ترشيد الإنسان لسلوكه الاقتصادي

المقايضة

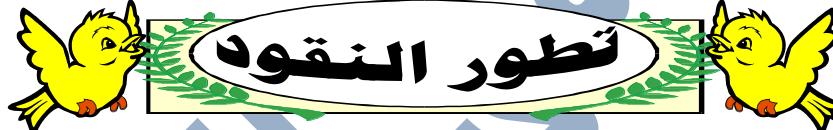
هي مبادلة شيء مقابل شيء آخر وهو الصورة الطبيعية والبساطة للتبدل

عيوب المقايضة ظهرت بسبب :

- ١- تعدد السلع
- ٢- تعدد حاجات الأفراد
- ٣- تطور المجتمعات
- ٤- سيادة التخصص و تقسيم العمل

عيوب المقايضة هي :

- ١- التوافق المترافق والمزدوج في الرغبات : فيينبغى أن يرغب كل من الطرفين في الحصول على السلعة التي في يد الطرف الآخر مقابل التنازل عن السلعة التي في يده في نفس الوقت و بنفس المقدار
- ٢- لا تقدم المقايضة وسيلة واضحة لتقدير السلع : فـأى كمية من سلعة (أ) تتقايس مقابل السلعة (ب)
- ٣- تعجز المقايضة عن تقديم وسيلة صالحة للاختزان القيمي : فيistrord الفرد إلى استهلاكها دون حاجة أو يتنازل عنها



١- النقود السلعية : هي سلعة ذات قبول عام استخدمت كمقاييس للقيمة وكوسط في التبادل وهذا اكتملت وظائف النقود

عيوب النقود السلعية : القابلية للسرقة والتلف أو الحرائق - القابلية للموت - ضعف القابلية للتخزين مدة طويلة

٢- النقود المعدنية : ظهرت النقود المعدنية وخاصة معدني (الذهب والفضة) لقادري عيوب النقود السلعية حيث أنها غير قابلة للتلف - قابلة للتجزئة - يسهل حملها وإخفاؤها إذا لزم الأمر

٣- النقود الورقية (البنكنوت) - النقود الائتمانية (نقود الودائع) :

٤- المدفوعات الإلكترونية و تقسم إلى :

أولاً : الوسائل الإلكترونية للمدفوعات

تستخدم لتسوية المدفوعات المترتبة على التعاملات التي تتم بين الأفراد أو بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتجارية أو فيما بين هذه الأخيرة وبعضها ومنها :

الأولى : بطاقات الائتمان : تمنح هذه البطاقات حاملها ائتماناً (قرضاً) لمدة معينة وفقاً للشروط المتყق عليها و يستخدمها لشراء ما يشاء من سلع و خدمات من السوق في الداخل و الخارج **مزایاها :**

- ١- إعفاء الأفراد من دفع فوائد لمدة محددة و لا يتلزم العميل بالسداد الكامل لقيمة الائتمان بالكامل بعد انتهاء المدة
- ٢- يستطيع العميل استخدام هذه البطاقة في الشراء في الأسواق الخارجية

الثانية : بطاقات الجسم (الخصم) الفوري : تختلف هذه البطاقات عن بطاقات الائتمان في أنها لا تمنح حاملها ائتماناً بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك على الفور

الثالثة : بطاقات الصرف الآلي : تعطي أصحابها ميزة صرف النقود من شبابيك إلكترونية معدة خصيصاً لهذا الغرض **مزایاها :** يستطيع حاملها أن يحصل على مقدار النقدية المتყق عليه من البنك الذي يصدرها في أي وقت

الرابعة : البطاقات المدفوعة القيمة مقدماً : هي بطاقات تم دفع قيمتها مقدماً عند شرائها و تخزن فيها قيمتها



ثانياً : النقود الإلكترونية

و تضم هذه النقود حتى الآن نوعين

الأولى : البطاقات الذكية : هي بطاقات يثبت عليها شريط مغнет و مثبت عليه شريحة إلكترونية أو أكثر تمثل حاسباً صغيراً مزود بذاكرة و يكون قادراً على تخزين و استرجاع و معالجة البيانات المسجلة عليه
ميزاتها : تحمل بقيمة معينة من حساب العميل و كذلك كافة البيانات الشخصية الخاصة به و يتم خصم قيمة التعاملات دون حاجة لقيام المشترى بالتوقيع أو حمل ما يثبت شخصيته

الثانية : النقود الرقمية : هي النقود التي تأخذ صورة نبضات كهرومغناطيسية و يحملها كارت ذكي أو على الهايد درايف للحاسوب الشخصي وكل ما يفعله العميل الضغط على الأرقام المعينة لتسوية المعاملات أو بالإضافة إلى الحساب و الواقع أن انتشار مثل هذه التطورات يحتاج إلى بعض الوقت حتى في أكثر الدول المتقدمة (لماذا) ؟

١- تحتاج بنية أساسية في الجهاز المصرفى

٢- تحتاج مجال تجاري حديث توافر لديها الوسائل الإلكترونية

٣- تحتاج شبكات الكترونية للتعاملات بين البنوك بعضها البعض و البنوك و محلات التجارة



أولاً : إنها قوة شرائية عامة : تعنى أن من يحوز النقود على ما يشاء من سلع و خدمات و كل فرد يعرض سلعة أو خدمة يقبل التخلى عنها مقابل الحصول على النقود و ترتبط القوة الشرائية العامة بتمتعها بالقبول العام

ثانياً : النقود وسيط في التبادل : هي الوظيفة الأساسية للنقود و تتضمن تدخل النقود في عملية المبادلة

ثالثاً : النقود مقياس للقيمة : فيتم التبادل في الاقتصاد بين عديد من السلع و الخدمات التي تعرض في الأسواق و هي غير متجانسة و لذلك لابد من استخدام وحدة قياس واحدة إلا تعقدت الأمور

رابعاً : النقود مخزن للقيمة : لأنهاتمكن صاحبها من الحصول على السلع و الخدمات المعروضة للبيع و أيضاً الحصول على ما يشاء من السلع و الخدمات المعروضة في المستقبل و شرط هذه الوظيفة تمنع النقود بالاستقرار النسبي في قيمتها

النـقـود

هي كل شيء يتمتع بالقبول العام و يقوم بالوظائف التالية : وسيط في التبادل و مقياس للقيمة و مخزن للقيمة



البنوك

هي مؤسسات مالية وسيطة ؛ تقوم بتجميع مدخلات الأفراد و الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً و تستخدمها في إقراض الأفراد و المشروعات

فائدة البنوك :

- ١- تقوم بتحميم مدخلات الأفراد و الوحدات ذات الفائض و تستخدمها في إقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز
- ٢- تحقق منفعة كبيرة للاقتصاد و فائدة مباشرة للمدخرين و المستثمرين حيث تسهيل الاتصال بين المدخرين و المستثمرين

أنواع البنوك :

- ١- البنوك التجارية : بنوك عامة النشاط و غير متخصصة – تقوم على التمويل قصير الأجل
 - ٢- البنوك المركزية : رأس الجهاز المصرفي – يقوم بوظائف ذات أهمية حيوية مثل : إصدار النقود – بنك الحكومة – بنك البنوك – يقوم بوضع وإدارة السياسة النقدية في الدولة
 - ٣- البنوك الاستثمارية : تقم بتحميم الأموال من المساهمين أو من طرح السندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين – يقوم على التمويل طويل الأجل – و تنتشر هذه البنوك في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة
 - ٤- البنوك المتخصصة : هي المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط
- أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما**
- ٥- البنوك الشاملة : هي التي لم تعد تتقييد بالتعامل مع نشاط معين او في منطقة أو إقليم معين و تحصل على الأموال من مصادر متعددة و توجهها إلى مختلف الأنشطة
 - ٦- البنوك الإلكترونية : تعمل بالكامل من خلال الانترنت وليس اللقاء المباشر و تعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية

دور البنوك في إصدار النقود

أولاً : البنوك و النقود الورقية

وجد المتعاملون خطورة حمل الذهب و الفضة فتم وضعها لدى البنك مقابل إيصال أو سند إيداع يتعهد فيه البنك برد الذهب و الفضة لصاحب السندي عند الطلب و هكذا بدأ التعامل بهذه السندات بدلاً من الذهب فظهرت النقود الورقية

◀ ماذا يحدث إذا أسرفت البنوك في إصدار النقود الورقية ؟

يعرض البنك للإفلاس و ضياع حقوق الأفراد – تعرض الدولة للأزمات – قصر إصدار النقود على البنك المركزي

◀ الغطاء النقدي : توافر نسبة من الذهب أو السندات أو الأوراق المالية ذات القيمة المستقرة مقابل إصدار النقود على البنك المركزي

ثانياً : البنوك و النقود الائتمانية (نقود الودائع)

١- لاحظت البنوك التجارية أن الأفراد يقومون بإيداع النقود الورقية لديها مكتفين بالتعامل عن طريق الشيكات

٢- لا يضطر صاحب الوديعة للذهاب إلى البنك وإنما يكتب شيك

◀ الشيك : عبارة عن أمر من صاحب الوديعة للبنك بأن يدفع من وديعته و حسابه مبلغاً من النقود لصالح شخص معين

◀ النقود الائتمانية : هي مدرونة البنك كما أنها مسجلة في دفاتر أما الشيك فهو وسيلة انتقالها من عميل إلى آخر

٣- لم تصل بعد إلى مرحلة النقود الورقية (الإلزامية) لأن الفرد مازال حر في أن يقبل التعامل بها أو لا يقبلها

النقود الورقية في مصر

١- ارتبط إصدار النقود الورقية بإنشاء البنك الأهلي المصري وكانت اختيارية في أول الأمر

٢- ١٩١٤م أصبحت النقود الورقية إلزامية و نهائية وفي ١٩٥٧م أطلق اسم البنك المركزي رسميًا على البنك الأهلي

٣- وفي ١٩٦١م انشئ البنك المركزي المصري و استقل بذلك عن البنك الأهلي و أصبح له الحق في إصدار النقود الورقية

المؤسسات المالية الوسيط غير المصرفي : شركات التأمين و توظيف الأموال – صناديق الادخار و المعاشات و الاستثمار

سوق الأوراق المالية

- السهم : صك أو ورقة مالية تمثل حصة الشريك في رأس مال الشركة المساهمة وفي الوقت ذاته الورقة المثبتة لهذا الحق
- أ- يحق لحامل السهم الاشتراك في إرادة الشركة أو الرقابة عليها - الحصول على أرباح إذا حققت الشركة أرباحا
 - ب- لا يحق له استرداد قيمة أسهمه طالما ظلت الشركة باقية ويظل شريكا فيها - لا يحصل على مال إلا بعد حملة السندات
- السند : صك أو ورقة مالية تمثل ديناً ل أصحابها تجاه الشركة المصدرة لها - ويعتبر قرض طويل الأجل
- أ- ليس لحامل السند الحق في إدارة الشركة أو رقابتها - له الحق في الحصول على فائدة ثابتة سنوياً
 - ب- يحق لحامل السند استرداد قيمة سندة في الميعاد المحدد وبعدها تقطع صلة بالشركة
- سوق الأوراق المالية : ينقسم إلى سوقين هما**

سوق الإصدار أو السوق الأولية

هو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية لأول مرة من خلال عملية **الاكتتاب**

الاكتتاب : طرح الأوراق المالية للبيع وعرضها على الراغبين في الشراء وفقاً لإجراءات التي حددها القانون

سوق التداول أو البورصة

هو السوق التي يتجمع فيها العارضين والطلابون للأوراق المالية التي سبق إصدارها في سوق الإصدار وتنقسم إلى :

- ١- السوق النظامية : داخل البورصة حيث يتم تداول الأوراق التي استوفت الشروط من خلال وسطاء السوق المصرح لهم
- ٢- السوق غير النظامية : خارج البورصة حيث يتم تداول الأوراق المالية غير المستوفاة لشروط القيد في البورصة



أولاً : القروض قصيرة الأجل

تنقل من دولة إلى أخرى بقصد تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات

التسهيلات الائتمانية : قروض قصيرة الأجل لتشجيع الصادرات حيث الاستيراد في الحال و الدفع المؤجل

ثانياً : القروض المتوسطة و طويلة الأجل

تكون لأجل تزيد عن العام و عادة تزيد عن خمس سنوات و يرتبط **بالمشروعات الاستثمارية** لأن تمويل هذه

المشروعات يحتاج فترة زمنية طويلة قبل أن تبدأ في الانتاج وبالتالي توفير القدر على السداد

الاستثمارات المباشرة : من أهم صور انتقالات رؤوس الاموال ؛ لأنها تمثل حقوق ملكية وبالتالي تضمن مشاركة في الإدارة والأرباح والخسائر وبالتالي يكون الفرد مالكاً وليس دائناً

المنح والإعانات و المساعدات الاقتصادية : عرفت المساعدات الاقتصادية للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية (لماذا) ؟

- المساعدة في التنمية - مواجهة ظروف خاصة مثل الكوارث الطبيعية

لا تضمن التزاماً على الدولة المستفيدة ب رد المبالغ التي حصلت عليها عكس القروض



العولمة

العولمة الاقتصادية : تعنى أن كل كيان اقتصادى يتكون من الكيانات ليتكون مجموع اقتصادى على مستوى العالم يخضع لنفس القوانين بغض النظر عن خصوصية هذه الكيانات

أسباب ظهور العولمة

- ١- الإزالة التدريجية للحدود الغير الجغرافية بين الدول
- ٢- الاتجاه نحو توحيد القوانين
- ٣- ضرورة نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان
- ٤- تقارب أنماط الاستهلاك (لماذا)؟ بفضل الإعلانات التجارية وجود الشركات متعددة الجنسيات

التغيرات التي رافقـت العولمة

- ١- حدوث تحولات عديدة في هيكل الانتاج العالمي ذاتة اصبحت أهم مدخلاته المعلومات و المعرفة
- ٢- ظهور ثورات علمية عديدة خاصة في مجال الزراعة (الهندسة الوراثية)
- ٣- ازدادت حركات رؤوس الاموال بين الدول
- ٤- تحرير الاقتصاد الوطني والتخلص التدريجي من القيود و العقبات التي كانت تعترض طرق التجارة الدولية

تأثير العولمة على الدولة النامية

- ١- منحت الدول النامية فرصة النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى إذا ما طورت جهازها الإنتاجي إلا أنها تتعرض لمنافسة شديدة و غير متكافئة مع سلع الدول الأخرى
- ٢- تعبئة المدخرات و توجيهها إلى الاستثمار و مستقرة للتعامل
- ٣- توفير السيولة لحائز الأوراق المالية
- ٤- توفير الضمانات اللازمة لإتمام الصفقات



Mrs-Aya EL-Samkry



تنوع العلاقات الاقتصادية وتشمل (انتقال التجارة الدولية – انتقال عناصر الانتاج – انتقال رؤوس الأموال)

خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية

(وجود الحدود السياسية – اختلاف العملات – اختلاف اللغة و العادات – تكاليف النقل)

ميزان المدفوعات

هو سجل محاسبي منتظم لكافة المبادرات التي تتم ما بين المقيمين في الدولة و المقيمين في العالم الخارجي خلال سنة أو سجل لما تحصل عليه الدولة من إيرادات من العالم الخارجي و ما تدفعه من مدفوعات

أقسام ميزان المدفوعات

أولاً : ميزان أو حساب العمليات الجارية : يتضمن علاقة الدولة مع الخارج في التجارة الخارجية للسلع و الخدمات يشمل:

أ- ميزان التجارة المنظورة : ويشمل الصادرات و الواردات من السلع المادية مثل : القطن و البترول

ب- ميزان التجارة غير المنظورة : يشمل الصادرات و الواردات من الخدمات الغير مادية مثل : السياحة

يعتبر ميزان العمليات التجارية أهم قسمى ميزان المدفوعات (لماذا) ?

لأنه يتعلق بال الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة

ثانياً : ميزان العمليات الرأسمالية : يتضمن حركات رؤوس الأموال بين الدول و ينقسم إلى :

١- رؤوس الأموال طويلة الأجل : أكثر من عام و عادة تزيد عن خمس سنوات

٢- رؤوس الأموال قصيرة الأجل : أقل من عام

يرتبط بإتجاه المدفوعات وليس بالأثر القانوني حيث تسجيل القروض التي تحصل عليها الدولة في الجانب الدائن رغم أنها مدينة من الناحية القانونية

وضع الميزان ← في حالة فائض : إذا زادت المتصدفات ، في حالة عجز : إذا زادت المدفوعات

في حالة توازن : إذا تساوى الجانبين

صور وأشكال انتقالات رؤوس الأموال

القروض والتسهيلات

(الترسيس) : اتفاق الجوانب التجارية لحماية حقوق الملكية الفكرية جعل الامر صعباً على الدول النامية حيث :

١- إطالة مدة الحماية

٢- توسيع نطاقها لتشمل المنتجات ووسائل الإنتاج

٣- فرض عقوبات على مخالفة هذه الأحكام

المطلبات التي يجب أن تهتم بها الدول الساعية للتقدم :

١- الاعتناء بالتنمية البشرية (أي بالتعليم و مكوناته)

٢- تعنى بالبحث العلمي و التطوير

٣- تطوير الانتاج كما و نوعاً عن طريق رفع مستوى الكفاءة

٤- خلق طلب متزايد على المنتج التعليمي المتميز من جهة و نتائج البحث العلمي و التطوير من جهة أخرى

٥- تعنى الدول النامية بخلق تكامل اقتصادي فيما بينها و الأخرى بذلك الدول العربية

٦- على مستوى الأفراد يجب عليهم أن يحسنوا من قدراتهم و ان يتقنوا عديد من المهارات المهنية و اللوجستية التي

تؤهلهم للحصول على فرص عمل سواء في الداخل أو في الخارج



قوى الاقتصاد العالمية

العالم في بداية هذه الألفية الثالثة ينقسم إلى :

- أ- شمال متقدم :** مثل اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتميز بـ :
(تطور هيكلها الاقتصادي - معدلات مرتفعة للنمو - دخولاً مرتفعة لمواطنيها)
- ب- جنوب مختلف :** شرق ووسط وجنوب آسيا وقاره أفريقيا وقاره أمريكا اللاتينية وتعانى من :
(التخلف النسبي لهياكل اقتصادياتها - معدلات منخفضة - دخولاً منخفضة لمواطنيها)
ويوجد استثناء لبعض الدول مثل : الصين - النمور الآسيوية - جنوب أفريقيا - بعض الدول العربية البترولية

تقرير التنمية في العالم (٢٠٠٣) الذي يصدره البنك الدولي :

- ١- ٢٠% يبلغ ١,٢ مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع (أى يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم)
- ٢- ٥٠% يبلغ ٣ مليارات نسمة يعيشون فقراء (أى يعيشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد)

عدم المساواة في توزيع الدخل على مستوى العالم في الأربعين سنة الأخيرة :

الفارق بين متوسط الدخل في أغنى ٢٠ دولة وأفقر ٢٠ دولة حوالي ٣٧ مثلاً في الدول الغنية عن الدول الفقيرة

الدول ذات الدخل الأكبر على مستوى العالم مجموعة السبع وهي :

(الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - ألمانيا - إنجلترا - فرنسا - إيطاليا - كندا)

١- يتراوح دخل الفرد فيها ما بين ٣٧٦١٠ دولار كأعلى دخل في الولايات المتحدة إلى ٢١٥٦٠ في إيطاليا

٢- تجتمع بشكل دوري للتيسير فيما بينها بخصوص مواقفها من كل ما يجرى في العالم بإعتبارها المحتكرة لقرابة ثلثي دخل العالم بأسره و أقل قليلاً من نصف حجم تجارة العالم في السلع

متوسط الدخل في مصر

حوالى ١٣٩٠ دولار إلا أنه نظراً لاختلاف مستويات الأسعار بين الدول المختلفة فإنه بحسب القوة الشرائية الحقيقية للدخل في مصر يرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي إلى ٣٤٩٠ دولار للفرد سنوياً



Mrs-Aya EL-Samkry



تم بحمد الله

